"تقييم نقدي لبعض أدبيات التنمية الاقتصادية وأثرها على التشغيل

إعداد

الباحث/ محمد محمود عبدالله يوسف

المدرس المساعد بكلية التخطيط العمراني – جامعة القاهرة

باحث دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

(٢٠١١م)

١-القضية البحثية المطروحة

١-١ مفهوم الباحث للمسألة البحثية

يتعرض الباحث إلى سياسات التنمية في مصر عبر ثلاثة عقود (١٩٨٠- ٢٠١١م) وأثرها على التشغيل أو العمالة من خلال تحليله لأثر سياسة التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي على حل مشكلة البطالة واحتواء وتشغيل الشباب خاصة، ثم مرحلة الإصلاح الاقتصادي الواسعة وبرنامج الخصخصة الشامل وآثاره الاقتصادية على التشغيل والعمالة، ثم يأتي العقد الأخير والمتمثل في عصر العولمة وآثارها الاقتصادية، وزيادة هيمنة القطاع الخاص والرأسمالية الواسعة، ثم حدوث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م فى مصر وتغير سياسات وأولويات التنمية والتى على رأسها قضية التشغيل وخاصة تشغيل الشباب.

ويطرح الباحث عدة تساؤلات بحثية مثل ما هى سمات وخصائص سياسات التنمية فى كل مرحلة وحقبة زمنية؟ وكيف تأثرت بالتالي قضية التشغيل؟ ولماذا لا تزال في مصر نسبة بطالة عاليةوخاصة بين الشباب أدت إلى احتقان واسع في المجتمع، وكانت من بين أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م في مصر، وأدت إلى سقوط نظام سياسي وقيام نظام سياسي جديد بسياسة تنمية مختلفة، وتأتى قضية التشغيل ومواجهة البطالة على رأس الأهداف العاجلة في الخطة التنموية الجديدة.

١-٢ القيمة العلمية المضافة

تتمثل القيمة العلمية المضافة في تحديد سياسة التنمية المثلى والممكنة التي تستطيع بالفعل تحقيق التشغيل الكامل أو الأمثل للمورد البشري وخاصة تشغيل الشباب، من خلال استقراء الواقع المصري عبر الفترات التاريخية المختلفة، ومعرفة أهم ملامح سياسات التنمية الحالية فى مصر، وأثرها المتوقع على التشغيل أو العمالة.

١-٣ المرجعية العلمية للبحث والسياق العلمي

تتمثل المرجعية العلمية للبحث في النظريات والمبادىء العلمية التي تعرضت لمفاهيم وسياسات التنمية والتشغيل بصفة عامة، والتي تعرضت للواقع المصري بصفة خاصة، كما تتمثل المرجعية العلمية فى الدراسات التطبيقية والتجارب التطبيقية التي اهتمت بفحص وتمحيص سياسات التنمية المختلفة فى مصر وآثارها الاقتصادية، وعلى رأسها التشغيل أو زيادة العمالة، كما تشتمل المرجعية العلمية على التقارير العربية والدولية مثل تقارير منظمة العمل العربية والدولية والبنك الدولي.

١-٤ تقييم نقدى لأهم الأدبيات والأعمال السابقة النظرية والتطبيقية

١-٤-١ ابراهيم العيسوي : **نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه فى زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١١م.

يرى الباحث أن هناك حاجة ضرورية تدعو للبحث عن مقاربات جديدة لصياغة المقاربات التنموية في الوقت الراهن مؤكداً أن السبب في ذلك هو عدم الرضا عن النتائج التي أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التنموية في معظم الدول النامية على امتداد فترة ناهزت ثلاثين عاماً، وهي مجموعة السياسات التي انطلقت من توافق واشنطن الذي جسَّد الليبرالية الاقتصادية الجديدة في برامج محددة للإصلاح الاقتصادي .

وأكد الكاتب أن الدول التي التزمت بهذه النوعية من السياسات لم تعجز عن اختراق جدران التخلف والتبعية المحيطة بها والانطلاق إلى رحاب التنمية السريعة والمطردة فحسب، بل أنها عجزت أيضاً عن تحقيق تقدم ملموس في إنجاز أهداف أكثر تواضعاً، وهي الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بعد خمسة أعوام من إقرار الأمم المتحدة لهذه الأهداف.
وتحدث الكاتب عن عدد من الشواهد النظرية والدلائل العملية التي تبين عجز نموذج التنمية المبني على توافق واشنطن والليبرالية الاقتصادية الجديدة عن إخراج الدول النامية التي طبقته من أسر التخلف والتبعية.

وأوضح الكاتب ما هو المقصود بتوافق واشنطن فقال إن توافق واشنطن / الليبرالية الاقتصادية الجديدة يدور حول ثلاثة أمور أساسية هى إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، و إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي، وإحداث خفض ملموس في دور الحكومة وحجمها وتدخلاتها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية.

ويستند الكاتب إلى شهادات مؤسسات دولية أكدت النتائج العكسية لتوافق واشنطن مثل الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلي (عُرفت في ما بعد بـــ "سابرين" SAPRIN) ، ومن بين نتائجها أن تحرير التجارة أدى إلى زيادة الواردات عن الصادرات وزيادة محسوسة في معدلات البطالة.

وفيما يخص مصر أكد الباحث أنه أثبت في دراسة له عن حصاد تجربة التحول إلى اقتصاد السوق المنفتح وتطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في مصر على امتداد ثلاثة عقود (١٩٧٤م- ٢٠٠٤م) أثبت وتبين عجز هذه السياسات عن إخراج مصر من التخلف، وعدم قدرتها على بناء قاعدة للانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمطردة.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج طبقاً لإحصاءات الرسمية تضاعف معدل البطالة بين 1975 م و ١٩٨٢/٨١م من 2.5 % إلى 5.1 % ، ثم تضاعف مرة أخرى بين ١٩٨٢/٨١ و٢٠٠٤/٠٣م من 5.1 % إلى 10 %، وتصل التقديرات غير الرسمية لمعدل البطالة الحالي إلى ما يتراوح بين 15 % و٢٥%.
وإلى جانب تزايد معدل البطالة، فقد تفاقمت أوضاع سوق العمل بازدياد حالة التشغيل الناقص، وانخفاض إنتاجية المشتغل، وتواضع مستوى الأجور، بل واتجاه معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض (بنسبة ٢٠% لموظفي الحكومة في الفترة ١٩٨٢/٨١م – ٢٠٠٣/٠٢م، وبنسبة ٢٨% لمجموع العاملين خلال الفترة١٩٨٢/٨١م – ٢٠٠٠/٩٩م).

وفي ضوء نقد هذا النموذج والدروس المستخلصة من الخبرات التنموية الناجحة، يقترح الكاتب نموذجاً تنموياً بديلاً، وهو نموذج التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات، وناقشت الورقة إمكانية تطبيق هذا النموذج في زمن العولمة، ويوضح الباحث أهم الشروط التي يلزم توافرها لنجاحه، وأكد الكاتب أن من ركائز التنمية المستقلة إحداث زيادة كبيرة فى معدلات الادخار المحلي، وأن للدولة والتخطيط دور حاكم ورئيس فى نجاح التنمية المستقلة، ومن ضمن الركائز أيضاً المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل وانضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج.

وتعد هذه الورقة البحثية من الأوراق المهمة للغاية وذات الإضافة العلمية العالية لكشفها حقيقة سياسات التنمية العالمية، وكشف الآثار السلبية لسياسات التنمية الخاطئة ومن بينها آثار سياسات التنمية الخاطئة على التشغيل أو العمالة، والتنويه بآثارها السلبية فى مصر، كما قدمت الدراسة بديلاً علمياً ممكناً وهو سياسة التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات دون الانعزالية بل بعلاقات منضبطة مع الخارج، وأرسى الباحث ركائز وشروط النموذج الجديد للتنمية الذي يعالج الآثار السلبية لسياسات التنمية الخاطئة.

١-٤-٢ علي حمدى، **<u>توجهات وملامح العقد العربي للتشغيل وآليات تنفيذه (٢٠١٠م – ٢٠٢٠م)</u>**، منظمة العمل العربية، ٢٠١٠م.
تواصل منظمة العمل العربية في هذا التقرير سعيها نحو إبراز قضية التشغيل والحد من البطالة، حيث تم وضع تصور شامل للتصدى لهذه المسألة و اعتماد الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠م عقداً عربياً للتشغيل، وتخفيض معدلات البطالة في جميع البلدان العربية بمقدار النصف.
وينقسم التقرير إلى محاور أربعة تعرض المحور الأوّل للمرجعيات المؤسسة للعقد العربي للتشغيل ٢٠١٠-٢٠٢٠م، أما المحور الثاني فتعرض لملامح وتوجّهات العقد العربي للتشغيل ٢٠١٠-٢٠٢٠م و أهداف العقد العربي للتشغيل مثل تخفيض معدّلات البطالة في جميع الأقطار العربية بمقدار النّصف، وتخفيض نسبة من يقلّ دخلهم عن خطّ الفقر المعتمد إلى النّصف، و تيسير تنقّل العمالة العربية بين الأقطار العربية، و رفع معدّل النموّ في الإنتاجية بنسبة ١٠ % خلال العقد في كلّ الأقطاع العربية، ورفع نسبة الملتحقين بالتعليم التقني والتدريب المهني إلى ٥٠ % من الملتحقين بالتعليم.

وتعرض المحور الثالث لخلفيات العقد العربي للتشغيل من خلال عرض واقع البطالة في الوطن العربي، وواقع الفقر في الوطن العربي، وواقع الهجرة العربية/العربية، وواقع الإنتاجية في الوطن العربي، وواقع التعليم التقني والتدريب المهني في الوطن العربي، أما المحور الرابع والأخير فكان خاصاً بأنشطة منظمة العمل العربية للتعريف والترويج للعقد العربي للتشغيل خلال العام ٢٠٠٩م.

ويرى الباحث أن هذا التقرير الخاص بالعقد العربي للتشغيل يعد عقدا اجتماعياً بين الدول العربية لتحقيق أهداف التشغيل والحد من البطالة، إلا أنه لم يكشف بالتفصيل عن سياسات ونوعية التنمية التي تحقق هذه الأهداف، كما لم يحدد التقرير الصعوبات والتحديات التي تواجه تنفيذ أهداف العقد العربي للتشغيل وسبل التغلب عليها.

١-٤-٣ هبة هندوسة ، <u>تقرير تحليل الموقف:التحديات التنموية الرئيسية التي تواجه مصر</u>، مصر ٢٠١٠م.

يعد تقرير تحليل الموقف وثيقة جمعت إسهامات العديد من الأطراف المعنية، وأعدها فريق عمل بقيادة الأستاذة الدكتورة هبة حندوسة، بالتشاور مع خبراء من كافة القطاعات، ومستشارين مستقلين لدى الحكومة، ومنظمات الأمم المتحدة ، وغيرهم من شركاء التنمية الوطنيين والدوليين في مصر.
ويهدف «تحليل الموقف» إلى تقديم عرض عام لتحديات التنمية الرئيسية التي تواجه مصر خلال فترة الخمس إلى عشر سنوات القادمة، استناداً إلى الوثائق المتوفرة وفي سياق عملية إعداد اتسمت بمشاركة واسعة النطاق لكافة الأطراف المعنية.

ومن بين ما يسلط التقرير الضوء عليه هو استراتيجية تشغيل الشباب والتحديات التي تواجه ذلك، مؤكداً أن العمالة المصرية حالياً لا تلبي متطلبات السوق، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية، موضحاً أن الشباب الذي تلقى تعليماً جامعياً يعاني من معدلات بطالة عالية نتيجة لعدم التوافق بين المادة التعليمية واحتياجات سوق العمل، كما يعاني خريجو التعليم الفنى والتدريب المهنى من انخفاض معدلات التشغيل فيما يرجع أساساً إلى ضعف مستوى التدريب.

وأوضح التقرير أن خطة العمل القومية لتشغيل الشباب تهدف إلى تخفيض معدل البطالة بين الشباب من ٢٣% حسب تعداد ٢٠٠٦م إلى ١٥ % في غضون خمس سنوات، وتبعاً لذلك فإن إجمالى عدد الوظائف التي ينبغى توفيرها خلال السنوات الخمس التي حددتها خطة العمل القومية يصل إلى ٣،١ مليون وظيفة بمعدل ٦١٩،٥٠٦ وظيفة سنوياً، وذلك لاستيعاب الزيادة السنوية في قوة العمل من فئة الشباب، إلى جانب الـــ ١،٩ مليون عاطل في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٠ سنة، حسب تعداد ٢٠٠٦م .

وتحدث التقرير عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر فأوضح أن الخطة الخمسية السادسة الحالية (٢٠٠٧م – ٢٠١٢م) تركز على المجالات ذات الأولوية مثل: التشغيل، والتعليم، والاقتصاد، وأهداف التنمية الاجتماعية المختلفة، وأكد التقرير أن من بين التحديات التي تواجه مصر هى تحدى تشغيل الشباب.

ويعد هذا التقرير من الدراسات التطبيقية المهمة التي ركزت على رصد الواقع المصري، وتحديد موقف واضح حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من بينها السياسات التنموية والتحديات التي تواجه تشغيل الشباب، ولكن يعاب على هذا التقرير أنه قدم قراءة مجتمعية واقتصادية رسمية قبل ثورة ٢٥ يناير ولم يُدخل فى حساباته عوامل الفساد السياسي وسوء توزيع الموارد والمحسوبية ونهب الأصول المصرية من أراض وعقارات وأرصدة وصفقات كأسباب رئيسة لتدهور الاوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، كما لم يطرح التقرير مواصفات التنمية الحقيقية الفعلية القادرة على علاج المشكلات الاقتصادية المزمنة مثل البطالة.

١-٤-٤ أحمين شفير، **الاقتصاد الجديد وتشغيل الشباب**، المؤتمر العربى الأول لتشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩م.

يكشف الباحث فى ورقته العلمية عن أن البلدان العربية تعاني جملة من المشكلات والقضايا الشائكة والتحديات في مقدمتها أزمة التنمية وأزمة التشغيل، ويؤكد الباحث أن هذه التحديات تزداد أهمية مع التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي مع بروز العولمة وما تحمله من تنامي المنافسة الدولية، وقيام الثورة التكنولوجية في مجالات عدة تضم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ومجال البيوتيكنولوجيا والنانوتكنولوجيا، وبروز ما أصبح يُعرف بـــ "الاقتصاد الجديد" أو "الاقتصاد الرقمي" أو "الاقتصاد الالكتروني".

وقدم الباحث عدة تعريفات للاقتصاد الجديدة على رأسها أنه ذلك الناتج عن التكنولوجيات الجديدة، والتي انعكست بإنشاء وتطور مؤسسات اقتصادية في قطاعات التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وكذلك استخدام المؤسسات التابعة للاقتصاد القديم لهذه التكنولوجيات، مما سمح برفع فعاليتها وإنتاجيتها ونموها.

وأكد الباحث أهمية الاستثمار في الاقتصاد الجديد اليوم، وأنه يمثل أهمية قصوى بالنسبة للبلدان العربية إذا ما أرادت تحقيق تنميتها وحل مشاكلها الأساسية وبالأخص البطالة وبطالة الشباب أساساً، كما أوصى بضرورة العودة لمفهوم السياسة التنموية والنظرة الإستراتيجية الكلية والبعيدة المدى للاقتصاد والمجتمع.

وتعد هذه الورقة البحثية من الأوراق ذات القيمة العلمية المضافة العالية حيث تتعرض للاقتصاد الجديد، والتحديات التي تواجه الدول العربية وعلى رأسها مشكلة البطالة وخصوصا بطالة الشباب، وقدمت الورقة توصيات عملية ممكنة لعلاج المشكلات الاقتصادية، وعلى رأسها بطالة الشباب في ظل العصر الجديد، عصر العولمة والتكنولوجيا والاتصالات.

١-٤-٥ محمد محمود الإمام، **التنمية والتشغيل**، المنتدى العربى للتنمية والتشغيل، الدوحة، ٢٠٠٨م.

تعرض الباحث في ورقته العلمية لتاريخ العلاقة بين التنمية والتشغيل، فبدأ باستعراض تطور الفكر التنموي العالمي من قضية التشغيل، وارتكز بعد ذلك على توضيح العلاقة بين التنمية والتشغيل عبر أربعة محاور الأول هو البعد الاقتصادي: التطور والتنمية والإصلاح الاقتصادي، والثاني هو البعد الاجتماعي: الرعاية الاجتماعية والرفاهية ونوعية الحياة، والثالث النظرة المجتمعية المتكاملة للتنمية.
أما المحور الرابع فخصصه الباحث للتنمية العربية وقضية التشغيل عبر عدة عناصر هى محدودية نتائج التنمية العربية، وقضية التباين في هيكل الموارد، وقضية الإنتاجية و التنمية العربية التكاملية بالاعتماد الجماعي على النفس والتنمية العربية التكاملية والتشغيل.

وأكد الباحث أنه يجب تصويب النظرة إلى التنمية في الوطن العربي، بأن تستهدف التنمية القطرية تحقيق قدر أدنى من التشابك الاقتصادي الداخلي والتماسك الاجتماعي وتعزيز المشاركة الشعبية في شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما فيه التنظيمات العمالية، لإحداث تنمية قادرة على تهيئة الأقطار للدخول في تكامل عربي يعزز مسيرتها ويحقق تقارباً بين الاقتصادات والمجتمعات العربية.

وتعد هذه الورقة البحثية من الأوراق العلمية المهمة التى ركزت على تتبع العلاقة التاريخية بين التنمية والتشغيل، وعرض أهم المعوقات والتحديات وسبل المواجهة وقدم توصيات مهمة منها التكامل العربي والتحالف العربي لتحقيق التشغيل الكامل، إلا أن الباحث لم يقدم الإجراءات التفصيلية والشروط الواجب تحقيقها لتحقيق هذا التكامل وتحقيق التشغيل الكامل في كل قطر عربي، كما لم يحدد الكاتب سياسة التنمية المطلوبة لتحقيق هذا التكامل فى ظل عصر العولمة والاقتصاد الجديد.

١-٤-٦ حسين حسين شحاتة، **قضية السكان والتنمية فى ضوء الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، مصر.

تطرق الباحث في ورقته العلمية لإشكالية السكان والتنمية عبر العصور، من خلال تقويم نظرية مالتس للعلاقة بين السكان والتنمية والفقر، وعرض النظرية الاقتصادية الجديدة للعلاقة بين السكان والتنمية والفقر، كما وضح نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى قضية السكان والتنمية ومنهج الاقتصاد الإسلامي للتنمية ومعالجة مشكلة الفقر، وأكد الباحث أهمية منهج الاقتصاد الإسلامي للتنمية الشاملة.

وأوضح الباحث أسس الاقتصاد الإسلامي فى التنمية والتي على رأسها الاعتماد على الذات فى الإنتاج فى كافة المجالات حسب الأولويات الإسلامية وهى الضروريات ثم الحاجيات، و الاقتصاد فى الاستهلاك بكافة صوره وربطه بالإنتاج، و التحفيز على الادخار بكافة الوسائل الممكنة، وتيسير سبل الاستثمار فى المجالات المشروعة حسب أولويات الإنتاج وضروريات الاستهلاك، ووضع الضمانات لعدالة عوائد عوامل الإنتاج بما لا يمنع تكدس الثروات فى أيد محدودة، والاهتمام بإعداد وتهيئة وتدريب العنصر البشري وتنميته روحياً وخلقياً واجتماعياً وفنياً، كما استعرض الباحث دور التربية الإيمانية والأخلاقية للعنصر البشري فى التنمية.

وتعد هذه الورقة العلمية من الأوراق المهمة التى تُرسي قواعد المنهج الاسلامي فى التنمية الحقيقية الشاملة التي تعتمد على الذات وعلى الادخار المحلي فى تمويل الاستثمار، والاهتمام بالعنصر البشري في التنمية وهى ما يطلق عليه حالياً " التنمية البشرية"، إلا أن هذه الورقة العلمية لم تتطرق تحديداً إلى قضية التشغيل وكيفية حل مشكلة البطالة وخاصة بطالة الشباب، لكنها قدمت صورة عامة وإجمالية لأسس المنهج الإسلامي فى التنمية، والتي بالضرورة ستؤتي ثمارها على التشغيل والعمالة.

١-٤-٧ عبدالله الشاملي، **سياسات الاستثمار في الدول العربية**، دار الكتب ، مصر، ٢٠٠٨م.

يستعرض الباحث في كتابه " سياسات الاستثمار في الدول العربية" دور الاستثمار فى عملية النمو والتنمية في عدة دول عربية وذلك عبر خمسة أبواب، ويتعرض الباب الأول لمفاهيم صنع وتنفيذ وتقييم سياسات الاستثمار، ويركز الباب الثاني على عرض تجارب دولية مقارنة فى إدارة سياسات الاستثمار (السعودية – الإمارات – المغرب – مصر – تركيا – ماليزيا – المكسيك)، أما الباب الثالث فهو عن أطر إدارة سياسات الاستثمار في مصر، والباب الرابع عن تقييم إدارة سياسات الاستثمار في مصر، أما الباب الخامس فهو دراسة ميدانية.

وأكد الباحث في مقدمته أن تجربة التنمية في البلدان النامية أظهرت أن رفع مستوى الاستثمار المادي وزيادة حجم المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لم تؤد إلى تحقيق التنمية المنشودة، مما يعنى أن هناك محددات أخرى للنمو قد لا تقل أهمية عن الاستثمار المادى وأهمها الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وصحة.

وخصص الباحث جزءاً من كتابه للحديث عن دور سياسات الاستثمار في الحد من مشكلة البطالة، مؤكداً أنها تمثل تحدياً قومياً، وتعرض الباحث لحجم مشكلة البطالة والسياسات المباشرة وغير المباشرة للحد من البطالة. وتوصل الكاتب في دراسته الميدانية عن مصر إلى مجموعة من النتائج منها أن تراكم البطالة ظل يتزايد باضطراد عندما تباطأ نمو الاقتصاد مع وجود تشبع كامل في الجهاز الحكومي أدى إلى نقص الإنتاجية.

وتعد هذه الدراسة العلمية من الدراسات التطبيقية المهمة التي قيمت دور الاستثمار في عملية التنمية عبر عدة دول عربية وأجنبية، وبها رصد فعلي لواقع الاستثمارات وآثارها، إلا أن الباحث لم يحدد في النهاية نموذج التنمية الأمثل الذي يجب اتباعه والذي يؤدي إلى جذب استثمارات عربية وأجنبية فعلية تساهم فى تحقيق التشغيل الكامل وحل مشكلة البطالة، ولم تأخذ قضية التشغيل والبطالة جزءا كبيرا من الدراسة على الرغم من أنها انعكاس مباشر لسياسات الاستثمار، وكان يجب الربط المباشر بين سياسات الاستثمار ونتائجها على التشغيل والعمالة وبين نموذج التنمية الأمثل.

٢- منهجية البحث

٢-١ المنهج العلمي والإشكالية

يتبع الباحث المنهج العلمي في تحليله لإشكالية التنمية والتشغيل من خلال طرح الإشكالية وهى مدى علاقة نوعية سياسة التنمية المتبعة بالعمالة أو التشغيل في مصر، و هل هى علاقة طردية دائما؟ أم أنها متغيرة بتغير نوعية الساسية المتبعة؟

ويفترض الباحث أن العلاقة بين سياسة التنمية المتبعة والعمالة ليست دائما طردية أو موجبة، بل هى تتغير بتغير نوعية السياسة التنموية، ويدرس هذه الفرضية من خلال تحليل سياسات التنمية والتغير فى العمالة عبر المراحل الزمنية المختلفة.

٢-٢ المعلومات والبيانات

يحلل الباحث العلاقة ين التنمية والتشغيل أو العمالة من خلال بيانات خاصة بالتنمية والعمالة مثل حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، ومخصصات الموازنة للانفاق على المشروعات المختلفة، وبيانات خطط التنمية وبيانات الخصخصة والعمالة والبطالة وخاصة بطالة الشباب، وغيرها من البيانات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة.

٢-٣ المناهج البحثية " الأساليب والأدوات"

يستخدم الباحث المناهج البحثية الآتية:

٢-٣-١ المنهج الوصفي: لعرض المفاهيم والأدبيات المختلفة التي تعرضت للتنمية وتشغيل العمالة.

٢-٣-٢ المنهج التحليلي: لتحليل العلاقة بين التنمية والتشغيل من خلال عقد المقارنات المختلفة عبر المراحل الزمنية المختلفة وسياسات التنمية المختلفة.

٣- المنهج الإحصائي: باستخدام المؤشرات الإحصائية المختلفة لتحديد نوعية العلاقة بين التنمية المتبعة والعمالة وحجمها.

٣- محتوى الورقة البحثية

ينقسم محتوى البحث إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: أدبيات التنمية والتشغيل: لعرض الأدبيات المختلفة التى تطرقت لمفاهيم التنمية الاقتصادية وأنواعها وعمليات التشغيل، ووسائل الحد من البطالة خاصة بطالة الشباب.

الفصل الثاني: سياسات التنمية في مصر : تحليل الواقع

يتعرض الباحث إلى سياسات التنمية في مصر عبر ثلاثة عقود (١٩٨٠- ٢٠١١م) وأثرها على التشغيل أو العمالة، من خلال تحليله لأثر سياسة التكيف الهيكي والتثبيت الاقتصادي على حل مشكلة البطالة واحتواء الشباب خاصة، ثم مرحلة الإصلاح الاقتصادي الواسعة وبرنامج الخصخصة الشامل وآثاره الاقتصادية على التشغيل والعمالة، ثم يأتي العقد الأخير والمتمثل في عصر العولمة وآثاره الاقتصادية وزيادة هيمنة القطاع الخاص والرأسمالية الواسعة، ثم حدوث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م فى مصر وتغير سياسات وأولويات التنمية والتى على رأسها قضية التشغيل وخاصة تشغيل الشباب.

الفصل الثالث: سياسات التنمية في مصر والمناخ المحلي والعالمي

بتعرض الباحث في هذا الفصل إلى مدى ملائمة سياسة التنمية المتبعة في مصر مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية فى كل حقبة تاريخية، وهل كانت السياسة التنموية المتبعة متفقة أم لا مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية فى مصر؟ وكيف أثرت العوامل الخارجية المختلفة على سياسات التنمية في مصر مثل العولمة؟ مع توضيح دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية بمصر في قيام ثورة ٢٥ يناير، وإحداث تغيير جذري فى سياسات التنمية للحد من البطالة والعمل على التشغيل الكامل وخاصة تشغيل الشباب.

الفصل الرابع: نتائج وتوصيات

يعرض الباحث في هذا الفصل ما توصل إليه من خلال التحليل السابق، وتحديد العلاقة بين سياسة التنمية المتبعة والعمالة، وتحديد سياسة التنمية المثلى والممكنة اقتصادياً، وتحديد الأسباب المختلفة لفشل بعض سياسات التنمية فى زيادة التشغيل والعمالة، وهل هناك أسباب سياسية واجتماعية وثقافية لذلك، وهل هناك أيضاً أسباب خارجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية مثل الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها، كما يقدم الباحث عدة توصيات لتحقيق تنمية مستدامة تحقق أهدافها، وعلى رأسها التشغيل الأمثل للمورد البشري وخاصة تشغيل الشباب.